

## قواعد الاحكام

[ 91 ] شرطا (2) أجلا مجهولا بطل البيع، لاشتماله على جهالة في أحد العوضين. (ب):

الاقرب وجوب تعيين الرهن المشروط إما بالوصف أو المشاهدة، وتعيين الكفيل إما بالاسم والنسب أو المشاهدة، أو الوصف: كرجل موثر ثقة. ولا يفتقر الى تعيين الشهود، بل الضابط العدالة، فلو عينهم فلا قرب تعينهم. وهل تشترط مغايرة الرهن للمبيع؟ نظر. نعم، تشترط المغايرة في المبيع (2)، فلو قال: بعثك هذا بشرط أن تبيعني إياه لم يصح، ولو شرط أن يبيع فلانا صح. ولو أخل المشتري بالرهن أو الكفيل تخير البائع، فان أجاز فلا خيار للمشتري، ولو امتنع الشاهدان - اللذان عينا - من التحمل تخير البائع أيضا، ولو هلك الرهن أو تعيب قبل القبض أو وجد به عيبا قديما تخير البائع أيضا، ولو تعيب بعد القبض فلا خيار. (ج): لو باعه العبد بشرط العتق مطلقا أو عن المشتري صح، والاقرب أنه حق للبائع لا تعالي، فله المطالبة به. ولو امتنع المشتري تخير البائع في الفسخ والامضاء، لا إجبار المشتري، فان تعيب أو أحلبها المشتري أعتق (3) وأجزاه لبقاء الرق، وإن استغله (4) أو أخذ من كسبه فهو له. ولو مات أو تعيب بما يوجب رجوع البائع بما نقصه شرط (5)

\_\_\_\_\_ (1) في (أ): " ولو شرط ". (2) في (ب): " في البيع ". (3) في (ج): " أو عتق ". (4) في المبطوع و (أ، د، ش، ص): " وإن استعمله ". (5) في (أ): " بما يقبضه بشرط "، وفي (ج): " بما ينقصه شرط ".

---